

## التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2.15م-2.16م

### الأسباب والحلول

د. أسامة معاوية بخيت حسين

الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة دنقلا - قسم الإقتصاد والإحصاء

الإيميل : osamama666@gmail.com

### مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى إرتفاع الأسعار بالريف والحضر في الولاية الشمالية خلال العام 2.16م. وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية وتحليلها ووصفها لمعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة للحد منها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالريف والحضر في الولاية، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجة من إرتفاع الأسعار بالريف والحضر في الولاية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة فتح مراكز للبيع المخفض بالريف والحضر في الولاية ومحاربة الإحتكار وتعدد الوسطاء وتشجيع المنافسة الحرة بين التجار.

### Abstract

The aim of this study to explain the reasons which lead to the rise of the prices in the rural and Urban of the northern state during 2.16, this has been done through statistical descriptive and analytic study to the figures for the consumers prices ,the rate of inflation in the rural and Urban of the northern state, so as to find out the causes of the rise and then to set the appropriate solutions to reduce the rise of the prices. The findings of the study, that the rise of the prices for all goods and services in the rural and Urban of the state, this is due to the measures taken by the government after the lifting of the subsidy from the fuel which causes the rise of the prices in the rural and Urban of the state. The recommendations of the study,

that the rural and Urban of the northern state should open centres for cheaping selling encourage the competition and controlling monopoly.

## 1- مقدمة

تعد ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية شيوعاً في الوقت الراهن مما دفع العديد من الكتاب الإقتصاديين إلى دراستها لإيجاد الحلول المناسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها لما لهذه الظاهرة من آثار سالبة على البلاد. ولقد عانت الولاية الشمالية والسودان عموماً من إرتفاع حاد في الأسعار خصوصاً بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2011م مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر. لذا جاءت هذه الدراسة لتقف على حجم هذا الإرتفاع من خلال دراسة إحصائية وصفية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر وتحليلها ومقارنتها لمعرفة أسباب إرتفاعها ووضع الحلول المناسبة للحد منها.

## 1-2 مشكلة الدراسة

تعاني الولاية الشمالية في الريف والحضر من إرتفاع حاد في الأسعار حيث بلغ معدل التضخم خلال فترة الدراسة معدل 12.3% ولتعرف على أسباب هذا الإرتفاع جاءت هذه الدراسة لتدرس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية لتوضح أسباب هذا الأرتفاع وتضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

## 1-3 أهداف الدراسة

أرادت الدراسة التوصل لمجموعة من الأهداف هي:

1/ توضيح الأسباب التي أدت إلى التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية

2/ مقارنة حجم التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية

3/ وضع الحلول والمقترحات للحد من التضخم في الريف والحضر بالولاية

4/ حث الحكومة للحد من التضخم بالولاية

## 1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لقضية مهمة هي حديث الساعة اليوم وهي مشكلة التضخم حيث تعاني الولاية الشمالية والسودان عموماً من إرتفاع حاد في الأسعار خلال فترة الدراسة لذا تعتبر هذه الدراسة مهمة لمتخذي القرار بالولاية للتعرف على التضخم وأسبابه بالولاية الشمالية ومن ثم إتخاذ القرار السليم لمعالجته، كما تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للباحثين والمهتمين بقضية التضخم وإرتفاعات الأسعار لما تحتويه هذه الدراسة من معلومات ثرة في هذا المجال.

## 1-5 فرضيات الدراسة

1/ التضخم في الريف أكبر من التضخم في الحضر بالولاية الشمالية

2/ التضخم بالولاية الشمالية في حالة إرتفاع من عام لآخر

## 1-6 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

إستخدم الباحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية وتحليلها ومعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

## 1-7 هيكل الدراسة

قسمت الورقة إلى:

1/ المقدمة وتحتوي على خطة البحث والدراسات السابقة

2/ إطار نظري يحتوي على مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره وطرق قياسه وكيفية علاجه

3/ دراسة ميدانية تحتوي على التضخم في السودان والولاية الشمالية وأسبابه وتحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية ومن ثم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات.

## 1-8 الدراسات السابقة

1/ دراسة عبد الماجد المكاوي رحمة الله بعنوان مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م - 2002م)

تمحورت أهداف البحث في التعرف على ظاهرة التضخم في السودان وأسبابه وأثاره وطرق علاجه، وللتوصل لتلك الأهداف إتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج التجريبي من خلال جمع بيانات عن ظاهرة التضخم ووصفها وتحليلها، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها : عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة وأن أهم مسببات التضخم تمثلت في تمويل الميزانية بالعجز وزيادة عرض النقود والإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور سعر الصرف ، وقد أوصت الدراسة بضرورة التحكم في عرض النقود والإنفاق العام وزيادة الإنتاج والصادرات.

2/ دراسة الدريديري بلال إسماعيل بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان للفترة من ( 197م - 2006م )

هدفت الدراسة إلى معرفة المؤثرات على التضخم في السودان ومعرفة أدوات السياسة المالية والنقدية المستخدمة في السودان ومدى فاعليتها في ضبط التضخم، وللتوصل لتلك الاهداف إتبع الباحث المنهج التحليلي الكمي لإختبار نموذج الإنحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى لمعرفة العوامل المؤثرة على التضخم في السودان ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن العوامل الهيكلية هي أهم العوامل المؤثرة على التضخم في السودان ويمكن إعتبار أن التضخم في السودان هيكلية هذا إلى جانب الإفراط في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى إرتفاع التضخم في السودان، وقد اوصت الدراسة بضرورة إصلاح الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد السوداني وضبط عملية الإصدار النقدي وعرض النقود لما لها من أثر كبير في عملية التضخم.

3/ دراسة ريان إبراهيم الحسين محمد بعنوان إستخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من 199م - 2013م

تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على التضخم وأنواعه وأسبابه وأهم العوامل المؤثرة عليه وبيان أثره على الإقتصاد السوداني، وللتوصل لتلك الاهداف إتبعت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي وتحليل البيانات بواسطة البرامج الإحصائية ، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة

طردية بين التضخم وعرض النقود ووجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض عرض النقود وزيادة الإنتاج المحلي ورفع أداء الصادرات للتخلص من التضخم في البلاد.

## 1-9 الإتفاق والإختلاف مع الدراسات السابقة

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لأهم الأسباب التي أدت لإرتفاع الأسعار في السودان ووضعها للمعالجات والحلول المناسبة للحد منه. وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية موضحة الأسباب التي أدت لإرتفاع الأسعار والمعالجات للتخفيف من التضخم بالريف والحضر في الولاية الشمالية.

## 2- الإطار النظري

### 2-1 مفهوم التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم وذلك لإختلاف وجهات نظر المحللين وإختلاف تفسيرهم لهذه الظاهرة. فقد يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. (رضوان، 1995م)

ولكي يحدث التضخم فإنه لا بد من حدوث شرطين أساسيين هما:

أ/ إرتفاع المستوى العام لأسعار معظم السلع والخدمات حيث لا يعتبر مجرد إرتفاع سعر سلعة واحدة أو سلعتين تضخماً وذلك لأن الإرتفاع قد يقابله إنخفاضاً في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً فالتضخم يتطلب إرتفاع أغلبية السلع والخدمات التي تحتل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

ب/ الإرتفاع المستمر للأسعار فإرتفاع الأسعار لفترة مؤقتة قصيرة لا تعتبر تضخماً فالتضخم يترتب عليه زيادة في أسعار السلع والخدمات لفترة طويلة من الزمن.

ويعرف التضخم أيضاً بأنه كمية كبيرة من النقود تلاحق كمية قليلة من السلع. وهذا ما تفسره النظرية النقدية حيث أن زيادة النقود في المجتمع بكمية تفوق عرض السلع يؤدي لحدوث التضخم. (عادل، 1992م)

كما يعرف التضخم أيضاً بأنه إرتفاع في تكاليف المعيشة الناتجة من إنخفاض قيمة النقود فإذا إنخفضت قيمة النقود لأي سبب من الأسباب فإن ذلك يؤدي لحدوث التضخم. (فؤاد، 1974م)

## 2-2 أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم منها: (نبيل، 2.1-م)

### 1/ التضخم المفتوح (الظاهر)

هو التضخم الذي يحدث في الأسعار دون تدخل من الدولة وذلك بسبب الفائض في الطلب الكلي الذي يفوق العرض الكلي.

### 2/ التضخم المكبوت (المقيد)

هو التضخم الذي لا تستطيع فيه الأسعار الإرتفاع وذلك لوجود القيود الحكومية الموضوعه للسيطرة على رفع الأسعار كأن تحدد الدولة حصة بنزين لكل سيارة أو أنبوية غاز لكل منزل ويؤدي التضخم المكبوت لظهور السوق السوداء.

### 3/ التضخم الجامح

هو التضخم الذي يحدث في حالات الحروب والكوارث التي تصيب الدولة مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بصورة فلكية مذهلة تفقد النقود فيها وظائفها.

### 4/ التضخم المستورد

هو الإرتفاع في الأسعار في الدول المستوردة نتيجة لإنسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات التي تستوردها.

### 5/ التضخم الزاحف

هو إرتفاع في الأسعار بمعدل سنوي بسيط لا يتعدى 1% وهذا التضخم إذا لم يتم معالجته قد يتحول إلى تضخم جامح.

## 2-3 قياس التضخم

هناك عدة طرق لقياس التضخم من أهمها: (حاكم، 2003م)

### 1/ طريقة الأرقام القياسية

يقيس الرقم القياسي التغير الذي يطرأ على الأسعار بين فترتين فترة الأساس وفترة المقارنة فإذا ارتفع الرقم القياسي في فترة المقارنة يعني ذلك ارتفاع الأسعار وإذا إنخفض عن سنة الأساس يعني ذلك إنخفاضاً في الأسعار. ومن أهم الأرقام القياسية الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس التغيرات التي تحدث في السلع والخدمات التي تمس حياة المجتمع. ويحسب معدل التضخم بواسطة المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي في سنة الأساس}} \times 100\%$$

### 2/ طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية والتي تقيس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين فإذا زادت القوة الشرائية لدى المستهلكين عن السلع والخدمات المنتجة يعني ذلك وجود الفجوة التضخمية وإذا ارتفع حجم السلع المنتجة عن القوة الشرائية لدى المستهلكين يعني عدم وجود تلك الفجوة التضخمية. وتحسب الفجوة التضخمية بالمعادلة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الطلب الكلي النقدي} - \text{الدخل الكلي الحقيقي}$$

3/ معدل الضغط التضخمي وفيه يتم مقارنة معدل التغير النسبي للنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية، وكلما زاد التغير النسبي للكتلة النقدية عن التغير النسبي للنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان معني ذلك وجود الضغوط التضخمية وكلما قلت الضغوط التضخمية وتحسب الضغوط التضخمية بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الضغط التضخمي} = \frac{\text{التغير النسبي للكتلة النقدية}}{\text{النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}$$

## 2-4 آثار التضخم

للتضخم آثار سلبية على الإقتصاد فهو يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وفقدان النقود لأهم وظائفها وهي كمقياس ومخزناً للقيمة وبالتالي سيفضل الأفراد عدم الاحتفاظ بأموالهم في البنوك نتيجة تآكل قيمتها مما يقلل من الإدخار ويؤثر على الإستثمار حيث يحدث إرتباك في تنفيذ المشروعات الإستثمارية نتيجة عدم قدرة المنشآت الإستثمارية من تحديد تكاليف إنشائها لتغير الأسعار بسرعة ويظهر الظلم الإجتماعي حيث يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة (التجار) ويتأثر أصحاب الدخل الثابتة (الموظفين) وينتشر الرشوة والفساد الإداري الذي يلجأ إليه اصحاب الدخل الثابتة كأسلوب مصاد يخفف من حدة التضخم لإنهم يفقدون جزءاً كبيراً من دخولهم ونجد أن الموظف عادة ما يساوم على تأدية الخدمة لمن يدفع أكثر ويقتصر تقديم الخدمات على من يعطيه وهكذا يعاني الكل من جراء التضخم. (محمد، 2001م)

## 2-5 وسائل علاج التضخم

يتم علاج التضخم بإستخدام سياسة مالية وسياسة نقدية إنكماشية يكون الهدف منها إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة في المجتمع من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي.

وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في الآتي:

1/ رفع سعر الفائدة

2/ رفع نسبة الإحتياطي القانوني

3/ دخول البنك المركزي بائعاً للسندات

أما أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج التضخم تتمثل في الآتي:

1/ رفع معدل الضريبة

2/ التقليل من حجم الإنفاق الجاري وتوجيهه للإنفاق الإنتاجي الذي يخلق العائد

3/ التقليل من حجم الدين العام حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة القاعدة النقدية في المجتمع

هناك إجراءات أخرى لعلاج التضخم تتمثل في الرقابة على الأسعار وذلك بوضع حد أقصى وحد أدنى لها وإستخدام نظام البطاقة في توزيع السلع الضرورية وتخفيض القيود على الواردات حتى يساعد ذلك على زيادة

عرض السلع الضرورية ورفع الإنتاج بشكل عام حتى يؤدي إلى علاج التضخم. (إسماعيل وآخرون، 2004م)

### 3- الدراسة الميدانية

#### 3-1 التضخم في السودان

هناك مجموعة من المشاكل التي أدت إلى حدوث التضخم في السودان منها: (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ، 201م- 2015م)

1/ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً بعد العام 2011م، إذ أدى إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة إلى إنخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.2% عام 201م إلى 1.9% عام 2011م ثم إلى 1.7% عام 2012م. كما أن السودان لم يستطع خلال فترة وجود البترول (من العام 1999م إلى العام 201م) من تنمية قطاعاته الإنتاجية الزراعة والصناعة مما سبب عجز في ميزان المدفوعات وأدى إلى إظهار التضخم في البلاد.

2/ السياسة النقشفية التي إنتهجها السودان لمعالجة الخلل الذي أحدثه خروج البترول من الموازنة العامة، إذ أدى خروج البترول إلى خلق فجوة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تسببت في عدم قدرة الدولة من توفير النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات الموازنة العامة مما دفع به إلى إلغاء الدعم عن الوقود والذي خلق موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في جميع ولايات السودان.

3/ تفاقم الإنفاق العام الجاري حيث لم يستطع السودان تنمية قطاعاته الإنتاجية عندما كان يمتلك البترول (1999م- 201م) وإنما وجه إيراداته إلى مشاريع الصحة والتعليم والطرق والمياه وترسيخ دعائم الحكم الفيدرالي وأهمل قطاعاته الإنتاجية الحقيقية الزراعة والصناعة وعند خروج البترول من الموازنة لم تستطع القطاعات الإنتاجية التي عانت من الإهمال لسنوات طويلة من تعويض ما فقدته البلاد من عوائد مما خلق هزة في الإقتصاد السوداني وفاقم قضية التضخم.

4/ إنخفاض سعر الصرف حيث أدى فقدان إيرادات البترول عام 2011م والضعف في الهيكل الإنتاجي إلى ضعف عام في ميزان المدفوعات حيث إنخفضت الصادرات بمقدار ما فقده من البترول وواجهها في الجانب الآخر زيادة الواردات من المواد البترولية التي فقدتها وصاحب ذلك ندرة في النقد الاجنبي والذي كان البترول

يمثل 7.7% منه مما أدى إلى إرتفاع سعر الدولار وانخفضت قيمة العملة الوطنية نتيجة لعدم توفر غطاء لها من النقد الأجنبي والذي كانت عملية تصدير البترول تعمل على تغطيته.

### 3-2 التضخم في الولاية الشمالية

شهدت الولاية الشمالية كغيرها من ولايات السودان إرتفاعاً حاداً في الأسعار خصوصاً بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2011م. ويعزى هذا الإرتفاع في الأسعار للسياسات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الولاية. وبلغ معدل التضخم بالولاية للأعوام 2011م إلى العام 2016م على التوالي نسبة 22%، 28.7%، 25.3%، 37.3%، 22.9%، 12.3%. وتواجه الولاية مجموعة من المشاكل كانت سبباً في خلق مزيد من إرتفاعات الأسعار متمثلة في إرتفاع تكاليف النقل والترحيل حيث تقوم الولاية بإستجلاب السلع من العاصمة الخرطوم والولايات الأخرى مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة السلع بالولاية هذا إلى جانب تعدد الوسطاء وإحتكار بعض السلع الأساسية عند بعض التجار كالدقيق والسكر وجشع التجار للحصول على أعلى سعر ممكن. (التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للولاية الشمالية، 2016م)

### 3-4 الأسعار بالولاية الشمالية في الريف والحضر

لمتابعة الأسعار بالولاية الشمالية يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية بأخذ عينة من الأسواق لمعرفة التغيرات التي تحدث في الأسعار بالولاية بأخذ سوق مدينة دنقلا وسوق مدينة البريق لمتابعة الأسعار في الحضر ، وسوق ريفي السليم وسوق ريفي كرمة لمعرفة التغيرات في الأسعار في الأرياف (الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية ، 2016م ) .

وللتعرف على حجم التضخم الحقيقي الذي أصاب الريف والحضر بالولاية الشمالية سوف نقف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف والحضر لتتعرف على حدة التضخم الذي أصاب الولاية.

جدول رقم (1) يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للولاية الشمالية ريف/حضر للأعوام

2011م-2016م

العام	الرقم القياسي في الريف	الرقم القياسي في الحضر	الرقم القياسي العام للولاية الشمالية
2.11م	176.9	167	174.8
2.12م	231.3	2.2.2	224.9
2.13م	284	275.2	282
2.14م	396.9	352.2	387.1
2.15م	479.3	464.2	475.8
2.16م	538.6	519.2	534

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

### تحليل الجدول رقم (1)

نلاحظ من الجدول رقم (1) إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف والحضر خلال الأعوام 2.11م - 2.16م ، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف للعام 2.11م (عام الأساس) 176.9 نقطة بينما سجل في العام 2.16م (عام المقارنة) 538.6 نقطة بزيادة قدرها 361.7 نقطة عن عام الأساس 2.11م. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر للعام 2.11م (عام الأساس) 176 نقطة بينما سجل في العام 2.16م (عام المقارنة) 519.2 نقطة بزيادة مقدارها 343.2 نقطة عن عام الأساس 2.11م.

وبمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف أكبر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر وذلك خلال الأعوام 2.11م-2.16م وهذا يعني أن أهل الريف تأثروا بالتضخم أكثر من أهل الحضر بالولاية.

يعزى إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف والحضر بالولاية إلى القرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة عام 2.11م بإلغاء الدعم عن الوقود مما خلق موجة من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية.

جدول رقم (2) معدل التضخم بالولاية الشمالية ريف/حضر للأعوام 2.11م-2.16م

العام	معدل التضخم في الريف	معدل التضخم في الحضر	معدل التضخم العام الولاية الشمالية
2.11م	%22.9	%17.7	%22
2.12م	%8..3	%21.1	%28.7
2.13م	%22.8	%36.2	%25.3
2.14م	%39.7	%28	%37.3
2.15م	%2008.	%31.8	%22.9
2.16م	%12.4	%11.8	%12.3

المصدر : التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2.16م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

### تحليل الجدول رقم (2)

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعلى معدل تضخم شهده الريف في خلال فترة الدراسة كان في العام 2.14م إذ سجل معدل %39.7 بينما سجل الحضر أعلى معدل تضخم في العام 2.13م بلغ معدل %36.2. وبمقارنة معدل التضخم في الريف مع معدل التضخم في الحضر نلاحظ أن الأعوام 2.11م، 2.12م، 2.14م، 2.16م سجل فيها الريف معدلات تضخم أعلى من الحضر بينما سجل الحضر في العامين 2.13م، 2.15م معدلات تضخم أعلى من الريف.

جدول رقم (3)

يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالريف والحضر للولاية الشمالية للعام 2016م | بالشهور

الشهر	الرقم القياسي في الريف	الرقم القياسي في الحضر	معدل التضخم في الريف	معدل التضخم في الحضر
يناير	5.9.1	494.2	%11.7	%1.1
فبراير	5.8.1	495.5	%9.2	%9.9
مارس	5.2.7	491.7	%6.5	%8.9
أبريل	5.7.4	494.5	%6	%9
مايو	515.6	497.4	%8.8	%8.4
يونيو	522.5	5.6.3	%8.6	%9.7
يوليو	529.8	.51	%8.9	%9.2
أغسطس	549.3	529.6	%14.3	%13.3
سبتمبر	554.2	538.3	%14.8	%13.5
أكتوبر	555.2	538.6	%13.5	%12.4
نوفمبر	6.4	565.4	%23.1	%18.1
ديسمبر	6.4.9	568.4	%22.3	%18.9

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

### تحليل الجدول رقم (3)

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك في الريف سجل إنخفاضاً طفيفاً خلال شهري فبراير ومارس ثم بدأ في الإرتفاع في أبريل وواصل إرتفاعه إلى شهر ديسمبر حتى بلغ 6.4.9 نقطة .

أما لرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك في الحضر سجل إرتفاعاً خلال شهر فبراير بلغ 495.5 نقطة ثم سجل إنخفاضاً طفيفاً في شهر مارس بلغ 491.7 نقطة ثم بدأ في الإرتفاع مرةً أخرى في أبريل وواصل إرتفاعه إلى ديسمبر حيث سجل 568.4 نقطة.

وبمقارنة الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الريف مع الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الحضر نلاحظ أن الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الريف أكبر من الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك في الحضر، ويعزى ذلك لتأثر أهل الريف بالتضخم أكثر من أهل الحضر وذلك نتيجة للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى لإرتفاع تكاليف النقل وخلق موجة من إرتفاعات الاسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية.

جدول رقم (4)

يوضح مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار في الريف بالولاية الشمالية مرتبة تنازلياً للعامين 2015م -

2016م

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2015م	الرقم القياسي 2016م	التغير السنوي	معدل التضخم 2016م
الترويح والثقافة	1339.1	1462.9	123.8	9.2%
الملابس والأحذية	514.9	631.1	116.2	22.6%
الصحة	412.6	515.3	1.2.7	24.9%
التبغ	314.4	4.2.8	88.4	28.1%
التعليم	643.9	723.5	79.6	12.4%
الأغذية والمشروبات	5.6.8	568.4	61.6	12.2%
النقل	922.3	969.5	47.2	5.1%
التجهيزات والمعدات المنزلية	8.41	453.5	42.7	4.1%
السكن	2.3.5	242.2	38.7	19%
الإتصالات	272.8	292.9	2001.	7.3%
المطاعم والفنادق	5.7.2	518	8.1	2.1%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء،

الولاية الشمالية

#### تحليل الجدول رقم (4)

نلاحظ من الجدول رقم (4) إرتفاع المستوى العام للأسعار بالريف في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2016م.

يعزى هذا الإرتفاع في الأسعار بسبب موجة إرتفاعات الأسعار التي خلفها إلغاء الدعم عن الوقود الأمر الذي أدى لإرتفاع تكاليف النقل والترحيل لكل مكونات المجموعة السلعية والخدمية في الريف بالولاية. حيث سجلت مجموعة الترويح والثقافة أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار بلغت 123.8 نقطة تليها مجموعة الملابس والأحذية بمقدار 116.2 نقطة ثم مجموعة الصحة بمقدار 1.2.7 نقطة ثم مجموعة التبغ بمقدار 88.4 نقطة ثم مجموعة التعليم بمقدار 79.6 نقطة ثم مجموعة الأغذية والمشروبات بمقدار 61.6 نقطة ثم مجموعة النقل بمقدار 47.2 نقطة ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بمقدار 42.7 نقطة ثم مجموعة السكن بمقدار 38.7 نقطة ثم مجموعة الإتصالات بمقدار 2001. نقطة ثم مجموعة المطاعم والفنادق بمقدار 8..1 نقطة.

جدول رقم (5) مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2015م - 2016م للولاية

(الشمالية) حضر

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2015م	الرقم القياسي 2016م	التغير السنوي	معدل التضخم 2016م
المطاعم والفنادق	..8	...1	200.	%25
التبغ	200.	..4	200.	%..1
الملابس والأحذية	475.7	614.3	183.6	%29.1
النقل	3..83	918.2	87.9	%6..1
الأغذية والمشروبات	432.5	5.3.7	71.2	%16.5
التجهيزات والمعدات المنزلية	463.6	5.5.5	41.9	%9.1
الصحة	456.1	493.8	37.7	%8.3

السكن	313.9	337.6	23.7	7.6%
الثقافة والترفيه	6.33	353.2	22.6	6.8%
الإتصالات	274.7	289.9	15.2	5.5%
التعليم	2743.8	2738.5	-5.3	-2.0%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م ، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

### تحليل الجدول رقم (5)

نلاحظ من الجدول رقم (5) إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2016م في الحضر ماعدا مجموعة التعليم التي سجلت إنخفاضاً طفيفاً مقداره (-5.3) نقطة عن العام 2015م.

يعزى إرتفاع أسعار المجموعة السلعية والخدمية في الحضر إلى الإجراءات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية خلال العام 2011م بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار، تأثرت بها جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالحضر، حيث سجلت مجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة التبغ أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار تلتها مجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة النقل ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم مجموعة الصحة ثم مجموعة السكن ثم مجموعة الثقافة والترفيه ثم مجموعة الإتصالات.

### جدول رقم (6)

يوضح التغير السنوي لبعض أسعار السلع الإستهلاكية المختارة لعامي 2015م-2016م | الأسعار بالجنية

السلعة	الوحدة	أسعار 2015م	أسعار 2016م	التغير السنوي
قمح	ربع	44..3	35.17	4.73
دقيق قمح محلى فينو	كيلو	7.17	8.33	1.16
لحم ضأن	كيلو	65	72.92	7.92
لبن طازج	رطل	3	3.88	88..
لبن بكرة	4.. جرام	43.96	.47.5	3.54
زبادي	5.. جرام	9	11	2
زيت سوداني	رطل	.13.5	13.29	21..-
موز	كيلو	6.63	8.28	1.65
عدس	كيلو	.2	26.17	6.17
طماطم	كيلو	12.63	13.73	1.1
سكر	كيلو	6.38	65..1	4.27
دجاج	كيلو	32.31	36.79	4.48
بامية خضراء	كيلو	17.11	16.56	55..-
برتقال أصفر	دسته	16.56	8..27	52..1
بطاطس	كيلو	9.14	21..1	7..1

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء ، الولاية الشمالية

تحليل الجدول رقم(6)

نلاحظ من الجدول رقم (6) إرتفاع جميع أسعار السلع الإستهلاكية للعام 2016م ما عدا زيت الفول والبامية الخضراء، حيث سجل زيت الفول والبامية الخضراء إنخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام 2015م بينما إرتفعت أسعار السلع الإستهلاكية الأخرى، حيث إرتفع سعر القمح بمقدار 4.73 جنية وإرتفع سعر كيلو الدقيق الفينو بمقدار 1.16 جنية وإرتفع سعر كيلو اللحم الضأن بمقدار 7.92 جنية وإرتفع سعر رطل اللبن الطازج بمقدار 88.. جنية وإرتفع سعر اللبن البدرة بمقدار 3.54 جنية وإرتفع سعر الزبادي بمقدار 2 جنية وإرتفع سعر كيلو الموز بمقدار 1.65 جنية وإرتفع سعر كيلو العدس بمقدار 6.17 جنية وإرتفع سعر كيلو الطماطم 1.1 بمقدار جنية وإرتفع رطل السكر بمقدار 4.27 جنية وإرتفع سعر كيلو الدجاج بمقدار 4.48 جنية وإرتفع سعر دسنة البرتقال بمقدار 52..1 جنية وإرتفع سعر كيلو البطاطس بمقدار 7..1 جنية كما هو موضح في الجدول.

#### إثبات الفرضيات

#### الفرضية الأولى: (التضخم بالريف في الولاية أكبر من التضخم بالحضر في الولاية)

من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالريف في الولاية أكبر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالحضر في الولاية مما يثبت الفرضية القائلة بأن التضخم في الريف في الولاية أكبر من التضخم في الحضر بالولاية وبذلك نجد أن أهل الريف تأثروا بهذا التضخم أكثر من أهل الحضر

#### الفرضية الثانية: (التضخم بالولاية الشمالية في حالة إرتفاع من عام لآخر)

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالولاية في تزايد من عام لآخر مما يثبت الفرضية القائلة أن التضخم بالولاية الشمالية في تزايد من عام لآخر، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية عام 2011م بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الاسعار تأثرت بها الحياة في الولاية.

#### 4- الخاتمة

#### 4-1 مناقشة النتائج

من خلال البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى الأتي:

إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالريف والحضر في الولاية الشمالية للعام 2016م، ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى لإرتفاع تكاليف النقل والترحيل وسبب موجة من إرتفاعات الأسعار تأثرت بها الحياة في الريف والحضر بالولاية. وبمقارنة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين الريف والحضر وجدنا ان الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالريف أكبر من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الحضر مما يعنى أن أهل الريف تأثروا بهذا التضخم أكثر من أهل الحضر.

#### 4-2 التوصيات

التضخم ظاهرة إقتصادية كلية يتم معالجتها في إطارها الكلي حيث لا تستطيع الولاية وحدها معالجة التضخم وإنما يجب على الحكومة المركزية عمل مجموعة من الإجراءات تمكنها من معالجة التضخم كتقليل الإنفاق الحكومي وخلق سياسات مالية ونقدية ملائمة تحقق الإستقرار الإقتصادي وتشجيع الإنتاج والإنتاجية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

كما يجب على الولاية أن تعمل مجموعة من الإجراءات لتخفيف من حدة التضخم بالريف والحضر وهي:

1/ فتح مراكز للبيع المخفض بالريف والحضر تبيع بسعر التكلفة.

2/ تفعيل الجمعيات التعاونية بالريف والحضر التي توفر السلع الإستهلاكية لمنسوبيها بالسعر الرمزي.

3/ محاربة الإحتكار وتعدد الوسطاء بالولاية حتى لا يؤثر ذلك بمزيد من إرتفاعات الأسعار ومن ثم يتضرر أهل الريف والحضر.

4/ الإهتمام بالمشاريع الزراعية الريفية التي تزيد الإنتاج بالولاية مما ينعكس ذلك إيجابياً على الأسعار بالولاية.

#### 5- قائمة المراجع والمصادر

##### 5-1 أولاً: المراجع العربية

1/ إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، مفاهيم ونظم إقتصادية - التحليل الكلي والجزئي، الأردن، دار وائل للنشر، (2004م)

2/ حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003م

3/ رضوان العمار، النقود والمصارف، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات، 1995م

4/ عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992م

5/ فؤاد هاشم عوض، إقتصاديات النقود والإئتمان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974م

6/ محمد مظلوم حمدي، النقود والبنوك وأعمال التجارة الدولية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2001م

7/ نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط1، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 201م

## 5-2 ثانياً الرسائل الجامعية

8/ الدريدي بلال إسماعيل، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان للفترة من ( 197م - 2006م ) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير في الإقتصاد ، 2006م

9/ ريان إبراهيم الحسين محمد ، إستخدام نماذج المعادلات الآنية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من (199م -2013م )، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد ، 2014م

10/ عبد الماجد المكاوي رحمة الله ، مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م -2002م ) ، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير في الإقتصاد ، 2002م

## 5-3 ثالثاً: التقارير

11/ التقارير السنوية للجهاز المركز للإحصاء الولاية الشمالية عن الأرقام القياسية ومعدلات التضخم للأعوام 2011م وحتى 2016م

12/ تقرير الأداء المالي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة للولاية الشمالية للعام 2016م

13/ التقارير السنوية لبنك السودان عن معدلات النمو للفترة من 201م وحتى 2015م